منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢٤م
http://www.nilevalley.edu.sd

الديون المتعثرة وأثرها على التمويل المصرفي،
دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة (2010م-2020م)

كوثر عبد الرؤوف موسى

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي-جامعة كردي

المؤلف: Cwtharbrtaljfry@gmail.Com:

تاريخ الاستلام: **30/5/2024**م تاريخ القبول : **2/8/2024**م

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة بالجهاز المصرفي السوداني، ومعرفة أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى تزايدها وتصنيفها بشكلٍ عام. تناولت الدراسة عدة فرضيات من أهمها أن: ١- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة التمويل الزراعي وبين التعثر في المصرف الزراعي السوداني، ٢- علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة لطلب التمويل وبين تعثر سداد الديون في البنك الزراعي، ٣- علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة البنك والهيكل التنظيمي وبين تعثر الديون فيه. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة لمنهج دراسة الحالة باستخدام برنامج spss للتحليل الإحصائي من خلال استبانة وزعت على عدد 60 ممن لهم علاقة بمنح التمويل المصرفي بالبنك الزراعي. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم أخذ الضمانات الكافية عند منح التمويل المصرفي له أثر كبير في التعثر، وعدم القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع الممولة ومتابعتها مما يعكس صورة غير حقيقية عن العميل ووضعه المالي، وأن المصارف تكتفي فقط بأخذ الضمان ولا تأخذ بعين الاعتبار الغرض من تقديم التمويل.على ضوء النتائج أعلاه توصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها ضرورة تشكيل لجنة متابعة من البنك المركزي تختص بقياس مخاطر التمويل المختلفة للقطاع الزراعي وتصميم نموذج لقياس تلك المخاطر يقيس كافة العوامل على ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الضمانات، الديون المتعثرة، التمويل المصرفي، التمويل القطاعي، المخاطر ، التعثر.

The Effect of the non Performing Loans on Banking Finance. A case Study of the Sudanese Agricultural bank During the Term (2010- 2020)

Kawther Abdelraoof Musa

College of Graduate Studies, Kerari University, Sudan

Author: 0116023858

Abstract

This study aimed at identifying one of the most dangerous banking phenomena that banks operating in the Sudanese banking system are exposed to, and to know the most important reasons and factors leading to its increase and classification in general (2010-2020).? The study dealt with several hypotheses, the most important of which: 1- is that there is a significant relationship between the nature of agricultural finance and defaulting loans in the Sudanese Agricultural Bank; 2- there is a significant relationship between the garantees presented for finance demand and the none perform loans in the Agricultural Bank; 3- there is a significant relationship between the bank management and the organizational structure, and the non performed loans in it. The researcher used the analytical descriptive method and the method of case study by the SPSS program for statistical analysis through a questionare distributed to sixty (60) of those who have a relationship with finance grants in the Agricultural Bank. The study reached several results، including not taking sufficient guarantees when granting bank financing، which has a significant impact on defaulting، and not carrying out field visits to funded projects and following them up، which reflects a false image of the customer and his financial situation، and that banks only take the guarantee and do not take into account the purpose of providing financing .In light of the above results، the study reached a number of recommendations، including the necessity of forming a follow-up committee from the Central Bank concerned with measuring the various financing risks for the agricultural sector and designing a model to measure these risks that measures all factors in the light of economic and social changes.

Keywords: Guarantees, none performing loans, sectorial finance, risk, defaults.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة مشكلة معقدة لتداخل الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية في حدوثها، وبالنظر إلي المصارف السودانية نجد أنها عانت كثيراً من ارتفاع معدلات التعثر في الآونة الأخيرة فأصبحت أرقام التعثر في ارتفاع مستمر خاصة في البنك الزراعي الذي يعتبر من أكثر المصارف السودانية تعثراً وذلك نسبة لطبيعة التمويل الزراعي والمخاطر التي تكتنف القطاع الزراعي، الأمر الذي يستدعي الدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات وتشابكاتها وتفاعلاتها في محاولة لتشخيصه بهدف الوصول إلي سبل العلاج الناجح لها نظراً لانتشار هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي علي الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة: يعتبر الجدل الاقتصادي القائم حول ظاهرة الديون المتعثرة وأسبابها بالجهاز المصرفي السوداني من أهم الموضوعات المثيرة للجدل، ولعل هذا ما دفعنا إلى محاولة تحديد طبيعة الديون المتعثرة وحجمها وأسبابها في المصارف السودانية خاصة المصرف الزراعي السوداني، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور في الإجابة عن هذه التساؤلات:

ما هو أثر الديون المتعثرة على التمويل المصرفي خلال الفترة (2010م-2020م)؟، وما هو الدور الذي لعبه المصرف الزراعي للحد منها؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من التساؤلات أمام الباحثين لعمل أبحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول ظاهرة تفاقم الديون المتعثرة، ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة ما يلي:

التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الديون المتعثرة، أسبابها وتصنيفها بشكل عام.

قياس مدى تأثير الديون المتعثرة على التمويل المصرفي ومعرفة الإجراءات الكفيلة للحد منها في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي السوداني.

التعرف على حجم الديون المتعثرة بالمصارف السودانية بصفة عامة والمصرف الزراعي بصفة خاصة.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة باختبار عدة فرضيات مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة التمويل الزراعي والضمانات المقدمة له وبين التعثر في البنك الزراعي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المصرف الزراعي والهيكل التنظيمي وبين تعثر التمويل في المصرف الزراعي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة وبين تعثر البنك الزراعي.

منهجية الدراسة

للإجابة عن الاسئلة المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الديون المتعثرة وسياسة التمويل والعناصر المؤثرة فيها ومخاطر التمويل وضماناته، وطبيعة الديون المتعثرة ومؤشراتها، كما استخدمنا المنهج التحليلي في دراسة الآثار التي تحدثها الديون المتعثرة وتحليلها وذلك باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الفترة(2010م-2020م).

الحدود المكانية: البنك الزراعي السوداني.

هيكل الدارسة: بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها، وفرضياتها، والمنهج الذي اتبع في التحليل اشتملت هذه الدراسة على أربعة مباحث وهي كالآتي:

خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما أفرد الثاني لاستعراض واقع الديون المتعثرة بالمصارف السودانية، في حين أفرد المبحث الثالث للحديث عن التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة الميدانية، وفي المبحث الرابع تم الحديث التوصيات والمقترحات.

الدراسات السابقة

١. دراسة محمد فضل عبد الكريم (2001): بعنوان "تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية في السودان": تناولت هذه الدراسة تعثر المصارف الإسلامية السودانية من خلال استمارة الدراسة، وكان مجتمع الدراسة جميع المصارف السودانية، واشتملت العينة أيضاً على جميع المصارف، وخرجت بمجموعة من النتائج كان أهمها:

-تصنيف المصارف السودانية من حيث التعثر حيث اتضح أن هناك ثلاثة مصارف هي الأكثر تعثراً وهي بنك الخرطوم والبنك السعودي وبك الشمال الإسلامي، إذ تتراوح نسبة التعثر فيها 13-27% من جملة التمويل، تليها ستة مصارف ذات تعثر متوسط.

-أن المصارف التي تعاني من التعثر بلغ عددها ١٨ مصرفاً، أي ما نسبته ٦٤% من إجمالي المصارف السودانية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات في عدة محاور كان أهمها:

- سعي المصارف السودانية لوضع معايير واضحة ومحددة للتفرقة بين المدينين المعسرين وغير المعسرين، فهناك المدين المعسر من ذوي الأخلاق الحميدة المشهود لهم بالأمانة، وهنالك المدين المماطل الذي كل همه الحصول على التمويل دون أدنى اعتبار لما يسببه تصرفه من أضرار.
- تبني المصارف السودانية إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، وتكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي، كمؤسسة ضمان للودائع (عبد الكريم،2001م).

٢. دراسة فاطمة عليش (2002م): تناولت هذه الدراسة تعثر سداد المديونية وآثره على الجهاز المصرفي لحالة ثلاثة بنوك سودانية خلال الفترة 1994م-2002م، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي حيث أثبتت الدراسة أن التعثر ظاهرة سلبية ألحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة آثرت على عامة الاقتصاد السوداني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ضعف وقصور في إدارة المصارف وعدم جدوى مشروعات العملاء والمشاكل الهيكلية للاقتصاد السوداني.

وأوضحت الدراسة ضرورة القيام بتحليل القوائم المالية والتأكد من خبرة العملاء في النشاط الممول وركزت الدراسة على أن معظم أسباب التعثر ترجع إلى البنك مثل قصور الإدارة في متابعة التمويل وعدم الاهتمام بعملية التحليل المالي وضعف كفاءة إدارة التمويل.

كما تناولت هذه الدراسة دور معايير منح التمويل واجراءاتها في منع التعثر بالبنوك التجارية بالتركيز على خبرة العميل وسمعته ومصداقيته كمعيار من المعايير يتم بناءً عليها منح التمويل المصرفي (فاطمة، ٢٠٠٢م).

٣. دراسة إقبال بشرى (٢٠٠١م): هدفت الدراسة إلى تحليل مشكلة التعثر في البنوك السودانية ودراسة أسباب هذه الظاهرة ومدى تأثير صيغ التمويل على ظهور مشكلة التعثر مع اقتراح بعض المعالجات للحد منها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة عكسية بين السداد وسيولة المصرف ففي الفترة 1997م-2001م تقع ضمن الزون الذي طبقت فيه السياسات المالية والنقدية الانكماشية والتي توارث على مستوى السيولة في الاقتصاد القومي ككل وانعكاس هذا الأثر على الجهاز المصرفي، وأن العلاقة العكسية بين التعثر وقدرة البنك أثبتت بالنسبة لبنك الشمال الإسلامي حيث ظهر بوضوح من خلال الرسم البياني انخفاض حجم تعثر العمليات الممولة ولم يكن الأثر واضحاً بالنسبة لبنك النيلين لاستخدام بنك النيلين سياسات متعددة لترفع قدرته التمويلية وأن تعتبر العمليات تؤدي إلى خسائر في ودائع العملاء وأثبتت هذه الفرصة لبنك الشمال الإسلامي حيث انخفضت الودائع الجارية بنسبة 27% والودائع الاستثمارية بنسبة11% في العام 2001م مقارنة بنسبة العام 2000م حيث تقرير البنك السنوي للعام 2001م.

أوصت الدراسة بتنبيه إدارات الاستثمار في البنوك التجارية واقسامها لترق إلى المستوى العالمي للاستثمار بأن لابد من وجود دراسة جدوى للمشروعات المقدمة للبنك بهدف التمويل من قبل جهات متخصصة في هذا المجال وتقييمها بواسطة موظفي إدارة الاستثمار المؤهلين لأن معظم الفشل في المشاريع المملوكة كان نتيجة لضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنك وعدم عملها، والتركيز على الإفصاح والشفافية بين البنوك من خلال توفير المعلومات الخاصة بالعملاء المتعثرين في السداد عبر الشبكة الالكترونية التي تربط كافة المصارف وكما أوصت بتكثيف المقابلة من قبل الإدارة المختلفة في البنك المركزي لإدارات الاستثمار في البنوك التجارية لرصد الخطر قبل وقوعه لوضع المعالجات اللازمة للحالات الحرجة (بشرى، ٢٠٠٥م).

٤. دراسة عباس أحمد عباس (٢٠٠٦م): تناولت الدراسة الأثر الناتج من تطبيق إدارة المخاطر في المصارف السودانية في حل مشاكل السيولة بالتركيز على تجربة بنك التضامن الإسلامي.

توصل الباحث إلى أن هناك قصوراً في إدارات المخاطر بالبنك في احتواء مخاطر السيولة وتقليلها التي يتعرض لها البنك، وأثبتت الدراسة أن الهدف من وجود إدارة المخاطر بالبنك هو تحقيق أهداف المنظمة والمساعدة في تقليل مخاطر السيولة بالبنك وتنفيذها إذ هي التي تتحكم في نسبة السيولة بالمستوى المطلوب داخل البنك.

كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر بالبنك من خلال إصدار سياسات وخطط توضح المهام والواجبات التي يجب أن تقوم بها داخل البنك والاهتمام بتدريب العاملين وتأهيلهم بإدارة المخاطر (عباس، ٢٠٠٦م).

٥. دراسة أمجد إبراهيم محمد (٢٠٠٦م): تمثلت مشكلة الدراسة في أن طبيعة التمويل المصرفي في السودان مبنيٌ على صيغ التمويل الإسلامية التي تكتنفها العديد من المخاطر والمعوقات الناتجة عن حجم التمويل وتوقيته والمخاطر، والمعوقات الناتجة عن نوعية العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي موضع التمويل، وافترضت الدراسة أن المصارف السودانية حديثة العهد بصيغ التمويل الإسلامية مما يصعب مهمة إقناعها بتعديل برامجها لتطبيقها وخاصة في مجال استخدام صيغة المضاربة التي تحتوي على مخاطر عالية، وأن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مخاطر وأحجام البنوك الإسلامية السودانية عن استخدامها.

خلصت الدراسة إلى أن نظام التمويل بالمشاركة نظام كفء لأنه يلبي متطلبات الممول والمستثمر والمجتمع في آن واحد، وتواجه التمويل بالمشاركة مشكلتين أساسيتين هما مشكلة التعثر المصرفي ومشكلة تقليل المخاطر المحتملة.

وأوصى الباحث بضرورة أن يكون لكل قسم استثمار في أي مصرف موظفاً أو أكثر من ذوي الدراية والمعرفة لما يوكل إليه أو إليهم من مهام وعلى درجة عالية من التأهيل العلمي والعملي، وضرورة ابتعاد المصارف من المرابحات الصورية، كذلك يجب على هيئة الرقابة الشرعية القيام بدورها كاملاً بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية حتى لا يقع البعض في الشبهات (محمد، 2006م).

حاولت الدراسات إعطاء فكرة مفصلة عن طبيعة مشكلة الديون المتعثرة، واستعراض أهم العوامل المؤثرة في هذه المشكلة، والملاحظ أن جميع الدراسات السابقة كشفت عن بعض الأسباب ذات الأثر في هذه المشكلة بشكل عام، أما في هذه الدراسة فسوف نبحث إن شاء الله عن أسباب أخرى لم تعرضها الدراسات السابقة، ربما تكون ذات أثر جوهري في تفاقم مشكلة الديون المتعثرة، في ظل الخصوصية التي يعيشها الجهاز المصرفي السوداني، خاصةً البنك الزراعي السوداني، لذلك سوف نستخدم الجانب العلمي في البحث عن أسباب جديدة تتعلق بتعثر الديون المصرفية، لتوضيح حجم الخطر الذي يهدد الجهاز المصرفي السوداني مقارنةً بالدول المجاورة.

الإطار النظري:

بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة

١- التمويل المصرفي

يعد التمويل المصرفي أحد فروع النظرية الاقتصادية ويعرف بأنه علم أوفن أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها (سليمان، 1999م).وهناك فرق بين التمويل والائتمان، فالتمويل يعني الحصول على الأموال من مصادر مختلفة ثم إدارتها، أما الائتمان فالمقصود منه إقراض الأموال ثم استردادها. من هنا يتضح أن التمويل أعم وأشمل من الائتمان، وقد اتسع مفهوم التمويل منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين حيث وجد اهتماما كبيراً من قبل الاقتصاديين وأصبح التمويل علماً مستقلاً، قائماً بذاته، ولم يعد التمويل يركز علي الاحتياجات المالية فقط وإنما امتد إلي النظام المالي ككل، أي أن مفهوم التمويل لم يعد وصفا لأساليب الحصول علي الأموال بقدر ما هو علم اتخاذ القرارات والأدوات والأساليب كطريقة لنجاح المؤسسات، ويتمثل في الحصول علي الأموال وإدارتها للحصول علي أكبر قدر من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول (مهدي،2006م).

أما الائتمان المصرفي فهو الثقة التي يوليها البنك لشخصٍ ما بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (السيسي،2003م).

من هنا نستنتج أن لكلمة التمويل مفهومين: من حيث النظرة الضيقة تعني كلمة تمويل مجموع وسائل الإقراض التي تضمن للمؤسسة الاستمرار بتلبية متطلباتها، أما من حيث النظرة الواسعة فالتمويل عبارة عن مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال أو زيادة لاحقة لعقود القروض بصفة عامة والمنشآت المالية والمساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة أو الخزينة العامة والجماعات المحلية (منتديات ستار تايمز، ٢٠١٠).

كما يعرف التمويل بأنه: أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية فهو نابع عن رغبة الأفراد ومنشأة الأعمال لتحقيق أقصي حد ممكن من الرفاهية (مراد، 2003).

كما عرفه يسري إسماعيل علي أنه(مجموعة الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأخيرة تخص الأفراد أو المؤسسات أو الأجهزة الحكومية) (سعد الدين، ٢٠١٥).

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل وهو أنه عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة وهو ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي.

٢- مخاطر التمويل المصرفي

هنالك عدة تعريفات للمخاطر نذكر منها:

عرف (Webster) المخاطرة على إنها (فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة) (حماد، ٢٠٠٠).

وعرفها (Betty) وآخرون على أنها (مقياس نسبي لمدي تقلب العائد من التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً) (الهندي، ٢٠٠٧م).

كما عرفها (Milton) على أنها الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات مستقبلية لحدث على الدراسات السابقة (عثمان، ١٩٩٦).

٣- الديون المتعثرة

يعرف التعثر عموماً بأنه (عملية) أو(حالة) فمن حيث كونه(عملية) فهو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر الزمن وقد تطول أو تقصر وتؤدي الى (الحالة) التي يصل إليها المشروع إلى عدم قدرته على سداد التزاماته، والحصول على التزامات جديدة بل أيضا العودة الى ما كان عليه من قبل او استعادة توازنه المالي والنقدي والتشغيلي (الخضيري، ١٩٩٦).

ويعني مصطلح التعثر في اللغة (كبا) وهو التعرض لشيء يخل بالتوازن، وهو مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب، ولعل مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه" لو بغلة عثرت في أرض العراق لخشيت أن أسأل عنها لما لم أمهد لها الطريق" هي أفضل دليل علي ذلك، وعلى وضوح مفهوم التعثر وابعاده (صلاح، ٢٠٠٤).

ويعرف التعثر المالي بأنه (مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير) (www.ahram.org.eg ، ٢٠١١).

يعرف الدّيْن المتعثر بأنه: الدين الذي يقدر البنك إسنادهإلى المركز المالي للعميل، ضمانات الدين، امكانية سداده، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلا فترة معقولة، مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه (خضير، 2004).

وقد عرف بنك السودان المركزي الديون المتعثرة على النحو التالي:(بنك السودان المركزي، 2009م)

- يعتبر التمويل متعثراً بالنسبة لصيغة المرابحة إذا مضي على استحقاق أي قسط من أقساطه شهرٌ واحدٌ، لأغراض احتساب التعثر يضمن القسط المتعثر فقط، يعتبر التمويل متعثراً في حالة صيغ التمويل الأخرى إذا مضي على تاريخ استحقاقه (تصفيته) فترة ثلاثة أشهر.
- يظل التمويل المتعثر الذي دخل البنك في حالة تسوية فيه مع العميل ضمن التمويل المتعثر.
- يعتبر التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة متعثراً في حالة بيع المصرف نصيبه للعميل بيعاً آجلاً بعد حلول تاريخ التصفية.
- لا يعتبر التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة متعثراً في حالة التصفية العينية سواء أن تم بيع العين أم لم يتم بيعه.
- تعتبر الالتزامات العرضية (خطابات الاعتماد وخطابات الضمان وما في حكمها) متعثرة إذا مضت ثلاثة أشهر على تاريخ خصم قيمتها من حسابات المصرف بواسطة المراسل في حالة خطابات الاعتماد،وعلى تاريخ مصادرتها في حالة خطابات الضمان، على أن يتم إدخالها في الميزانية فور خصمها من جانب المراسل في حالة خطابات الاعتماد وخصمها في حالة خطابات الضمان تحت بند التمويل(أخري).

وصف التعثر في الجهاز المصرفي السوداني وتقييمه:

١/ تعريف الجهاز المصرفي

يقصد بالجهاز المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلدٍ ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة المصارف وحجمها التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف، ثم هيكلة المصارف ودمجها وتوحيدها(القزويني، ٢٠٠٠م).

٢/ مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي في أية دولة من مجموعة من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، وتغيير أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية تتلاءم مع العملاء والمجتمع.

٣/ نشأة الجهاز المصرفي السوداني

يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفي السوداني إلى أوائل القرن العشرين عندما قامت بعض المصارف الأجنبية بفتح فروع لها، حيث تم فتح فرع البنك الأهلي المصري عام١٩٠٣م، وبنك باركليز عام١٩١٣م،وقد عمل فرع البنك الأهلي المصري وكيلاً مالياً للحكومة وكمقرض أخير للبنوك التجارية الأجنبية، وقد تم إنشاء بعض البنوك المتخصصة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، حيث أنشئ البنك الزراعي السوداني عام١٩٥٩م، وتلاه البنك الصناعي والبنك العقاري بهدف توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية التي أهملتها المصارف التجارية الأجنبية وعلى رأسها القطاع الزراعي، كما تم في مطلع الستينات إنشاء أول بنك تجاري سوداني بمساهمة من القطاع الخاص، وقد أسهم البنك بدور فعال خلال عقد الستينات في دفع تطور العمل التجاري الوطني، وتم خلال هذه الفترة أيضاً إنشاء ثلاثة فروع لبنوك أجنبية إضافية هي البنك العربي الأردني والتجاري الأثيوبي وبنك ناشونال قراند ليز بالإضافة إلى بنك النيلين الذي يعتبر أول بنك مشترك (أجنبي/محلي).

ومثلت السيطرة الأجنبية على المصارف التجارية بتركيزها على تمويل التجارة الخارجية والسعي لتحقيق أرباح سريعة، وتركيز المصارف وفروعها في المدن الكبرى من أبرز سمات القطاع المصرفي في ذلك الوقت مما تسبب في انعدام عدالة التوزيع للخدمات المصرفية في البلاد.

٤/ تشخيص التعثر في المصارف السودانية

شهدت الفترة (2010-2020) تزايداً كبيراً في معدلات التعثر واصبحت المصارف السودانية في وضع خطير، وبالرغم من محاولات بنك السودان المركزي معالجة هذا الوضع الخطير بغرض الرقابة المشددة على المصارف التي تعاني من ارتفاع معدلات التعثر وإصدار السياسات والمنشورات التي من شأنها تخفيض نسبة التعثر إلا ان هذه المحاولات لم تعالج مشكلة التعثر وان حدت منها،وإذا نظرنا إلي الوضع السائد في المصارف السودانية من جانب التمويل نجد أن حجم التمويل المتعثر وتعاظمه يشكل هماً كبيراً للسلطات النقدية وللمصارف العاملة علي حد سواء،

وذلك لما له من تأثير علي قدرة المصارف واستمرار التمويل واستقامته ونموه، ويمكن عرض موقف التمويل القائم والتمويل المتعثر ونسبة التعثر خلال الفترة (2010م-2020م) وهي فترة الدراسة في الجدول أدناه:

جدول (١): التمويل المتعثربالعملة المحلية (ملايين الجنيهات) خلال الفترة (2010 م-٢٠٢٠م).

السنة	التمويل المتعثر	التمويل القائم	النسبة
2010	44.316	270.921	%16.4
2011	44.019	427.465	%10.3
2012	54.725	811.360	%6.7
2013	207.622	1.071.542	%19.4
2014	268.827	956.021	28%
2015	12211.	76132.	%16
2016	26.137	205.444	%12.7
2017	17.610	110.736	%.159
2018	. 287406	1348.14	%21
2019	294.684	1220.536	%24
2020	340.090	1.227.510	%27.7

النسب/ إعداد الباحثة: بيانات الإدارة العامة للرقابة المصرفية.

بالنظر إلى الجدول رقم(١) تجد أن حجم التمويل المتعثر في عام2010م قد بلغ٤٤.316 مليون جنيه، وبمقارنة مع حجم التمويل القائم في العام نفسه والذي بلغ 2270.921 مليون جنيه، نجدا ان نسبة حجم التمويل المتعثر الي التمويل القائم قد بلغ 16.4%، في عام 2011م نجد أن حجم التمويل المتعثر قد بلغ 44.019مقارنةً مع حجم التمويل القائم في العام نفسه والذي بلغ 427.465كما نجد أن نسبة التمويل المتعقر إلى التمويل القائم قد بلغت 10.3%ويرجع ذلك إلي الظروف الطارئة التي حدثت في عام 2011م والحمى النزفية التي أصابت قطاع الثروة الحيوانية انخفض حجم التمويل المتعثر الي 44.019 مليون جنيه، وكان حجم التمويل القائم427.465 مليون جنيه، مما أدى إلى انخفاض في نسبة التمويل المتعثر الي التمويل القائم حيث بلغت 10.3%،وفي عام 2012م انخفض حجم التمويل المتعثر إلي54.725 مليون جنيه، وكان حجم التمويل القائم 811.360مليون جنيه، وكانت نسبة التعثر6.7%، أما في عام 2013م فقد ارتفعت نسبة التعثر إلي19.4%، في عام 2014م بلغت نسبة التعثر28%، وهي أعلي نسبة شهدتها المصارف السودانية أما في عام 2015م فحدث انخفاض في حجم التمويل المتعثر إلى.12211 مليون جنيه وكان حجم التمويل القائم.76132مليون جنيه وبالتالي انخفضت نسبة التعثر إلي أن بلغت 16%،12.7% في 2016م، وهكذا استمرت نسبة التمويل المتعثر الي التمويل القائم في الارتفاع والانخفاض الطفيف إلي خلال فترة الدراسة الي أن159.% في عام 2017م، وفي عام2018م حجم ال كان حجم التمويل المتعثر 287406 مقارنةً مع حجم التمويل القائم1348.14، نجد ان نسبة حجم التمويل المتعثر الي التمويل القائم قد بلغت 21%، في عام 2019م بلغ حجم التمويل المتعثر294.684 مليون جنيه وكان حجم التمويل القائم1220.536، حيث بلغت نسبة التمويل المتعثر 24%، أما في عام 2020م فكان حجم التمويل المتعثر 340.090مليون جنيه، وحجم التمويل القائم 1.227.510، وكانت نسبة تعثر التمويل 27.7%.

التمويل المتعثر حسب الصيغ الإسلامية: بعد ان بينا حجم التمويل المتعثر مقارنة مع حجم التمويل الإجمالي سوف نبين تحليل التمويل المتعثر حسب الصيغ الإسلامية المستخدمة خلال الفترة (2010-2020) في الجدولالآتي:

جدول (٢): التمويل المتعثرحسب الصيغ الإسلامية بالعملة المحلية

السنه / الصيغة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مرابحة	٣٨,٨	٤٧,٩	٣٩,٦	٣٨,٦	٤٥	٤١	٧١	٤٣	٤٤	٥٦	٧٠
مشاركة	٢٣,٢	٢٢,١	١٥,٢	١٥,٨	٢١	٢٥,٦	٩,٥	١٥	١٥,٣	١٨,٢	١٠,٣
مضاربة	٣,٣	٢	٥,٤	٣,٤	٧	٥,٤	٣	٢	٢,٣	١,٤	٢
سلم	٤,٢	٥,١	٦,٥	٥,٨	٣,٩	٤,٢	٦,٢	٢	٠,٧	٠,٨	٥,١

أخرى	٣٠,٥	٢٢,٩	٣٢,٨	٣٦,٤	٣٢,١	٢٣,٨	١٠,٣	٣٨	٣٧,٧	٢٣,٦	١٢,٦
النسبة %	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

النسب/ إعداد الباحثة: معلومات مجمعة من المصارف.

بالنظر الي الجدول رقم(٢) نلاحظ ان صيغة المرابحة قد استأثرت على أعلى نسبة في التعثر من بين الصيغ الأخرى طوال الفترة قيد الدراسة (2010-2020) حيث بلغت نسبتها %: 38.8، 47.9، ٣٨,٦، ٤٥، ٤١، ٧١، ٤٣، ٤٤، ٥٦، ٧٠%) على التوالي ويعزى ذلك أكثر استخدام هذا الصيغة في منح التمويل الي التعثرات التي تنتجها عند التعامل معها من حيث الممارسة والتطبيق، حيث أن غالبية المخالفات التي تصاحب عملية منح التمويل تحوم حول هذه الصيغة، وقد أدى اعتماد المصارف على التعامل بهذه الصيغة الي مجموعة من الإشكاليات أهمها الانفلات الأمني من رد مستحقات المصارف وما يترتب على ذلك من أثار سالبة من بينها تعثر التمويل، لكل صيغة المرابحة من حيث نسبة، التعثر صيغة المشاركة والتي كانت نسبة تعثرها في تلك الفترة (%): ٢٣,٢، ٢٢,٩، ١٥,٢، ١٥,٨، ٢١، ٢٥,٦، ٩,٥، ١٥، ١٥,٣، ١٨,٢، ١٠,٣%) على التوالي، وصيغة المشاركة تعتبر اكثر صيغ التمويل الاسلامي استخداماً بعد المرابحة، يلي ذلك صيغة المضاربة والتي نسبتها(%): ٣,٣، ٢،٥,٩، ٣,٤، ٧، ٥,٤، ٣، ٢، ٢,٣، ١,٤، ٢% على التوالي كذلك صيغة السلم كانت نسبتها(%):٤,٢، ٥,١، ٦,٥، ٥,٨ ، ٣,٩، ٤,٢، ٦,٢، ٢%) على التوالي ونلاحظ انَ نسبة التعثر في صيغتي المضاربة والسلم صغيرتان نسبياً مقارنتة بصيغتي المرابحة والمشاركة ويرجع هذا الى ان المصارف لا تفضل استخدام صيغتي المضاربة والسلم عند منح التمويل أما البنوك الأخرى فهو يشمل بقية صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المقاولة والمزارعة والاستصناع وغيرها، ومن هذا التحليل يتضح ان المصارف تعتمد بشكل كبير على صيغة المرابحة في منح التمويل، أما الصيغ الأُخرى كالمشاركة والمضاربة والسلم فإن المصارف لا تعتمد عليها كثيراً، كما ظهر في الجدول رقم(٢). كما يمكن استعراض الديون المتعثرة حسب القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) الديون المتعثرة حسب القطاعات الاقتصادية.

بالرجوع الى الجدول رقم (٣) نلاحظ أن نسبة التعثر في القطاع الزراعي قد لغت ١١% من إجمالي التعثر القطاعي في عام ٢٠١٣ م أما القطاع

القطاع	الزراعي	صناعي	صادر	نقل وتخزين	تجاري	مهني	خدمي	أسر منتجه	أخرى	إجمالي
الديون المتعثرة	٢٩٥,٨٢٢	١٥٠,٠٥٢	٤٣٠,٦١٥	٨٠,١٢٤	٧٦٣,٦٤١	٢٤,٥١١	١٤٦,٥٢٥	١٠,٨٢٥	٩٠٢,٣١٦	١,٨٠٤,٤٣١
نسبة %	١١	٥	١٥	٣	٢٧	١	٥	صفر	٣٢	%١٠٠

الصناعي فقد بلغت نسبة تعثره حوالي ٥% من إجمالي التعثر، قطاع الصادر من حيواني ونباتي بلغ ١٥%، قطاع النقل والتخزين بلغت نسبة تعثره ٣% من إجمالي التعثر. أما القطاع التجاري فقد حاز على أعلى نسبة تعثر فقد بلغ ٢٧% من إجمالي التعثر في عام ٢٠١٣م، اما البند (أخرى) والذي يشمل بقية القطاعات الأخرى فقد بلغ حوالي ٣٢% من إجمالي التعثر في عام ٢٠١٣م.

أسباب ارتفاع التعثر في المصارف السودانية:

بعد اطلاع الباحث علي أوضاع المصارف السودانية توصل إلى العديد من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التعثر في المصارف السودانية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالبنك ومنها ما يتعلق بالعميل، وهناك أسباب أُخري خارة عن سيطرة البنك والعميل.

الأسباب التي يمكن أن تتعلق بالبنك فهي عدم إجراء دراسات كافية قبل منح التمويل، وتجاوز حدود الصلاحيات في تصنيف العمليات التمويلية، والتركيز علي عنصر الربحية أكثر من سلامة، هذا بالإضافة إلي الاعتماد علي الضمانات أكثر من التدفقات النقدية ومصادر السداد الفعلية عند منح التمويل، علماً بأن أغلب هذه الضمانات غير قابلة للتسييل وتفقد قيمتها بمرور الزمن، وكذلك تركيز التمويل في عدد قليل من العملاء أو الأنشطة أو الصيغ، والثقة المفرطة في بعض العملاء والاعتماد علي العلاقات الشخصية والمعلومات غير الرسمية، هذا إلي جانب عدم متابعة المشاريع الممولة لمعرفة المستجدات التي طرأت عليها، وعدم المراجعة الدورية للأصول المرهونة والتساهل والمجاملة في اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه العملاء المتعثرين، تلك هي أهم أسباب التعثر في المصارف السودانية والتي مصدرها المصارف ذاتها.

وفيما يتعلق بالأسباب التي تتعلق بالعملاء فهي تكمن فى عدم الإفصاح عن كافة الالتزامات تجاه المصارف الأُخرى وفقاً للنموذج المعد لذلك، وتقديم ميزانيات وحسابات أرباح وخسائر لا تعكس الموقف الحقيقي للعميل، وعدم تملك بيانات كافية عن للعميل، هذا بالإضافة إلى الحصول على التمويل باسم نشاط معين وتوظيفه في نشاط آخر، أيضاً من الأسباب المغالاة في تقييم الضمانات وتضليل المصارف في تحديد موقع الأراضي والعقارات المراد تقييمها، والتصرف في بعض المرهونات قبل حلول أجل السداد. كذلك هروب بعض العملاء واختفائهم حتى لا يسددوا

التزاماتهم تجاه المصرف، كما أن هناك ممارسات تستغل مثل ما يسمي بالجوكية والوجاهات وهي تعني الحصول على التمويل بأسماء شركات وهمية.

أما عن الأسباب الخارجية لارتفاع معدلات التعثر في السودان خلال السنوات الأخيرة فهي تتعلق بالسياسات الحكومية وقراراتها من ضرائب وجمارك، كذلك الظروف الطارئة التي تعرضت لها بعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية تعثراً علي الإطلاق نسب لطبيعة تمويله، كما أن قطاع النقل قد تعرض لمشاكل تمثلت في كثرة العروض من الآليات مع ارتفاع تكلفة التشغيل مما أدي إلي ارتفاع التعثر في هذا القطاع وكذلك قطاع الثروة الحيوانية الذي تعرض إلي مشاكل مختلفة بدءاً بأنفلونزا الطيور وانتهاءاً بالحمى النزفية والتدهور في أسعار المحاصيل الاقتصادية مثل الذرة والصمغ العربي. كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التعثر في المصارف السودان.

أما بالنسبة لأهم أسباب تعثر المصارف السودانية من وجهة نظر الباحث فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية

١-تآكل رأس المال: الذي بلغ ٦٢% في السنوات الأخيرة.

٢- تدخل البنك المركزي لخفض نسبة التعثر الى ١٨% لان اتفاقية بازل تحدد نسبة التعثر ب ٧% أي أن نسبة التعثر في المصارف التي تدخل المركزي لإنقاذها تساوي ثلاثة أضعاف نسبة الأمان العالمية.

٣– تعثر العملة من حين لأخر.

٤– استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي وعدم التزامها بسداد قيمة السندات العالمية.

٥– اهتمام البنوك بزيادة ارباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الاقراض.

٦– عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض، ويرجع ذلك الى عدم دقة الدراسات الائتمانية وعدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض.

الحلول المقترحة للحد من مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية:

يمكن طرح جملة من الحلول التي نرى أنها كفيلة للحد من بعض أسباب مشكلة تعثر الديون في المصارف السودانية:

١-مراعاة الدقة في الدراسات الائتمانية عن طريق التأطير الجيد للعاملين في مجال الائتمان.

٢-الصرامة وعدم مراعاة التدخلات خارج نطاق الأسرة الائتمانية.

٣-قيام المصارف بمتابعة أوضاع العملاء في جميع المراحل وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.

٤-مراقبة نشاط العميل منعاً لدخوله في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك خاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة.

٥-تحديث أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك وتطويرها.

التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة الميدانية:

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للموضوعات المتعلقة بالدراسة، أرفق معها خطاب تم توجيهه لـ ٦٠ ممن لهم علاقة بمنح التمويل بالبنك الزراعي السوداني، وتتكون الاستبانة من جزئيين:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة العملية) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني: يشتمل على الفرضيات الآتية:

جدول رقم (٤) فرضيات الدراسة

الرقم	الفرضية	عدد العبارات
١	طبيعة التمويل الزراعي	٦
٢	الضمانات المقدمة من العملاء	٦
٣	الهيكل التنظيمي وإدارة البنك	٦

تم توجيه عبارات الاستبانة إلى فروع البنك الزراعي (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (٢٤) عبارة وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد رأيه عن كل سؤال وفق مقياس ليكرات الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) على الترتيب.

تطبيق أداة الدراسة:

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما يلي: حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية(أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية(١،٢ ،٣ ،٤، ٥) على الترتيب.

تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (٥) التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية لأفراد العينة

البند	الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	32	53.3
	انثى	28	46.7
العمر	أقل من 31 سنة	8	13.3
	من 31 سنة واقل من 41 سنة	14	23.3
	من 41 سنة واقل من 51 سنة	17	28.3
	أكثر من 51 سنة	21	35
المؤهل العلمي	ثانوي	8	13.3
	دبلوم وسيط	4	6.7
	جامعي	29	48.3
	فوق الجامعي	19	31.7
التخصص العلمي	محاسبة	18	30
	إدارة أعمال	9	15
	اقتصاد	11	18.3
	أخري	22	36.7
الخبرة العملية	أقل من 5 سنة	5	8.3
	من 5 سنة واقل من 10 سنوات	13	21.7
	من 10 سنة واقل من 15 سنة	10	16.7
	من 15 سنة واقل من 20 سنة	32	58.3

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبانة ٢٠٢٠

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هنالك (٣٢) فرداً وبنسبة (٥٣,٣%) ذكور، وأن هنالك (٢٨) فرداً وبنسبة (٤٦,٧%) إناث.أما بالنسبة للفئة العمرية نجد أن هناك(٢١) فرداً وبنسبة(٣٥%) تتراوح أعمارهم بين ٥٠-٦٠،وأن هنالك (١٧) فرداً وبنسبة(٢٨,٣%) أعمارهم بين ٤١ وأقل من٥٠، وأن هنالك (١٤) فرداً وبنسبة (٢٣,٣%) أعمارهم بين ٣١ وأقل من ٤١، وأن هنالك(٨) أفراد وبنسبة (١٣,٣%) أعمارهم أقل من ٣١. أما بالنسبة للمؤهل العلمي فهنالك(٢٩) فرداً وبنسبة(٤٨,٣%) مؤهلهم العلمي جامعي، وأن هناك (١٩) فرداً وبنسبة (٣١,٧%) مؤهلهم العلمي فوق الجامعي، وأن هنالك (٨) أفراد وبنسبة (١٣,٣%) مؤهلهم العلمي ثانوي، وأن هنالك (٤) أفراد وبنسبة (٦,٧%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط. كذلك بالنسبة للتخصص العلمي أن هنالك (٢٢) فرداً وبنسبة (٣٦,٧%) لديهم تخصصات العلمية أخري، وأن هنالك (١٨) فرداً وبنسبة (٣٠%) تخصصهم العلمي محاسبة، وأن هنالك (١١) فرداً وبنسبة (١٨,٣%) تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن هنالك (٩) أفراد وبنسبة (١٥%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال. أما بالنسبة لسنوات الخبرة فتبين لنا أن هنالك (٣٣) فرداً وبنسبة (٥٣,٣%) خبرتهم أكثر من ١٥ سنة، وأن هنالك (١٣) فرداً وبنسبة (٢١,٧%) خبرتهم ٥ سنوات وأقل من ١٠، وأن هنالك (١٠) أفراد وبنسبة (١٦,٧%) خبرتهم ١٠وأقل من ١٥ سنة، وأن هنالك (٥) أفراد وبنسبة (٨,٣%) خبرتهم أقل من٥سنوات.

اختبار الفرضيات:

جدول رقم (٦) يوضح اختبار الفرضيات لإجابات المبحوثين

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	كاى تربيع	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
١	طبيعة تمويل القطاع الزراعي والمخاطر الكثيرة التي يتعرض لهاهم اسباب التعثر فيه .	2.02	٠.911	23.333	0.000	موافقة

٢	زيادة حجم التمويل الممنوح للزراعة يؤدي الي زيادة حجم التعثر.	2.33	1.145	28.667	0.000	موافقة
٣	عدم مراجعة المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى يسبب التعثر في السداد.	2.38	1.043	32.333	0.000	موافقة
٤	منح التمويل الزراعي بناءا علي ظروف شخصية.	2.82	1.186	14.167	0.007	موافقة
٥	عدم استخدام التمويل الزراعي في الغرض الذي اخذ من اجله .	2.95	1.268	17.333	0.002	موافقة
٦	عدم مقدرة المزارعين علي تسويق منتجاتهم مما يسبب عدم مقدرتهم علي سداد القروض وفوائدها.	2.23	1.155	26.667	0.000	موافقة
٧	عدم التحفظ في تقدير قيم الضمانات المقدمة عند منح التمويل .	2.05	0.872	32.400	0.000	موافقة
٨	عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الاصول.	2.63	1.193	22.500	0.000	موافقة
٩	عدم القدرة علي التقسيم المالي لبعض الضمانات يسبب التعثر.	2.60	1.092	36.000	0.000	موافقة
١٠	عدم توفر الضمانات بالخصائص المطلوبة للمصارف التي تحمي من التعثر.	2.32	1.017	11.067	0.011	موافقة
١١	ضيق قاعدة الضمانات التي يستطيع المقترضين تقديمها للحصول علي التمويل.	2.47	1.241	19.167	0.001	موافقة
١٢	عدم اعتبار الكفلاء ذوي اهمية كضمان عند منح التمويل مما يسبب تعثر الديون.	2.22	1.161	27.017	0.000	موافقة
١٣	عدم اشتمال هيكلة البنك علي تفويض واضح بالمسؤوليات.	2.50	1.200	14.167	0.007	موافقة
١٤	عدم وجود هيكلة مناسبة تماما لعمل البنك.	2.80	1.260	21.167	0.000	موافقة
١٥	عدم ادراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التمويل في الفروع.	2.72	1.195	10.167	0.038	موافقة
١٦	زيادة صلاحيات مدراء الفروع تسبب التعثر.	2.45	1.213	36.167	0.000	موافقة
١٧	عدم قيام ادارة البنك بالتفتيش الميداني للمشاريع الزراعية.	3.13	1.334	17.833	0.001	موافقة بشدة
١٨	عدم توفر المعايير الفنية لبعض مسئولي ادارة التمويلي مجال المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط واعادة التقارير وإصدار التعليمات.	3.18	1.295	6.833	0.145	موافقة بشدة

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعيالي واختبار كاي تربيع لاجابات المبحوثين نجد أن غالبية عبارات الاستبانة حققت اتجاه الموافقة وعليه يرى الباحث أن فرضيات الورقة الأساسية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة التمويل الزراعي والضمانات المقدمة له وبين التعثر في البنك الزراعي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المصرف الزراعي والهيكل التنظيمي وبين تعثر التمويل في المصرف الزراعي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة وبين تعثر البنك الزراعي قد تحققت.

الخاتمة:

إن تحديث وتطوير الجهاز المصرفي والمالي لا يشكل هدفاً لذاته، بل بغرض إزالة العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي، والتي تتمثل في تخلف بنية الوساطة المالية، ويبدو أن أسباب تردي النمو في السودان والدول النامية ترجع إلى ضعف الادخارات المتاحة للاستثمار والتنمية وهنا يكمن الدور الإيجابي للبنية المالية الملائمة لتعبئة الموارد المالية ومدخرات الأفراد إلى تخصيص الموارد لأنشطة وقطاعات اقتصادية أُخرى.

وهنا يستلزم الأمر تحديث الجهاز المصرفي واصلاحه حتى يساهم بقدر كبير في إحداث النمو المستدام، إذ يجب تخصيص الموارد وتعبئتها باتجاهات التوظيف حسب الحاجات الاقتصادية.

ولكن هذا الدور يجب أن يكون في ظل أقل قدر من المخاطر إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت هذه المصارف تواجه مخاطر عديدة وهو ما يهدد استقرارها المالي.

ومن بين هذه المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، خطر الديون المتعثرة، رغم أن وجودها عملياً ضمن المحافظ الائتمانية للبنوك أمر طبيعي، إلا أنه يتعين أن يكون ذلك بنسبة مقبولة إذ تعارف دولياً أن تتراوح نسبة الديون المتعثرة بين 5.3% من حجم الديون المتعثرة والتسهيلات الممنوحة.

ويمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها الديون التي توقف العميل عن سداد أصلها أو فوائدها أو كلاهما معاً لمدة 6 أشهر أو أكثر وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه تكون غير كافية لسداد تلك الالتزامات، ولا تكون الضمانات التي يملكها البنك مساندة عالية الجودة وقابلة للتسييل في الأجل القصير لتكفي كامل قيمة الديون وفوائدها.

وعموماً تنقسم الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون إلى ثلاث مجموعات رئيسة:

أولها مجموعة من الأسباب مرتبطة بالمصارف وأبرزها سوء الدراسات الائتمانية، والاعتماد على الضمانات أكثر من دراسات جدوى المشاريع.

أما المجموعة الثانية فتضم الأسباب بالعميل كسوء نيته في عدم إرجاع الدين حتى ولو كان قادراً على ذلك، أو استخدامه أصل الدين لغير الغرض الذي أخذ من أجله.

وتضم المجموعة الثالثة والمتعلقة بالأسباب الخارجية والظروف المحيطة مثل تأثير الأزمات المالية أو الاقتصادية على مشاريع المقترضين، أو تدخل السلطات العليا في قرار منح القروض أو توجيهها.

إن الآثار السالبة للديون المتعثرة على القطاع المصرفي بوجه خاص وعلى القطاع الاقتصادي بوجه عام وفي ظل العولمة المالية سمحت بانتقال الآثار إلى أجزاء العالم بين عشية وضحاها، وأوجبت تدخل الجهات الإشرافية والرقابية لتسيير المخاطر، وعلى رأسها خطر التعثر، حيث لعبت لجنة بازل الدولية دوراً رائداً وحيوياً بصدد ترقية عديدة الممارسات من ناحية الرقابة المصرفية.

إن الديون المتعثرة، قضية تحتاج إلى حشد الجهود الفكرية والعملية لإنجاز مهمة يتعين إنهاؤها وهي عملية تتعدى نطاق البنوك، والمقترضين.... الخ، وتمتد إلى آفاق أبعد وأشمل، وتحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحققة لأهدافها.

نتائج الدراسة:

نستطيع القول إن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في:

-عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع المنوي تمويلها، مما يعكس صورة حقيقية عن العميل ووضعه المالي.

-تكتفي المصارف بالضمانات فقط دون اعتبار الغرض من تقديم التمويل، وهذا يدلل على أهمية الضمان فهو خط الدفاع الأول، وتسمح للعميل باستخدام أموال التمويل دفعة واحدة.

-أوضحت الدراسة أن الضمانات الجيدة مطلوبة للمصارف، كوسيلة لسد مديونية العميل.

-بينت الدراسة أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية تعثراً.

- إن سوء الأحوال الاقتصادية وحالة الركود التي يمر بها السودان من أهم الأسباب وأفواها في تفاقم مشكلة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي السوداني.

-عدم أخذ الضمانات الكافية (أو الضمانات الرديئة مثل الأصول غير القابلة للتسييل) أدى إلى زيادة مشكلة التعثر.

-عدم التقييم الصحيح للضمانات أدى لمنح أموال طائلة دون غطاء كامل لها تسبب في زيادة التعثر.

-ضعف الإدارات داخل المصارف وعدم إدارتها للمخاطر التي تتعرض لها، أدى إلى تفاقم مشكلة التعثر في السودان.

-ضعف رقابة المصارف وعدم واقعية التمويل الممنوح من أسباب ارتفاع التعثر.

-عدم وجود متابعة فعلية من المصارف للمشروعات الممولة التي تحتاج إلى متابعة في المراحل المختلفة.

-بعض العملاء يستخدم التمويل في غير الأغراض التي منح منح لأجلها.

- تعتمد المصارف عند منح التمويل على صيغ إسلامية معينة مثل المرابحة.

-القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية المتعثرة.

-زيادة نسب التعثر تحد من قدرة المصارف للتوسع في منح القروض.

-طبيعة القطاع الزراعي وتعرضه لكثير من المخاطر الزراعية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة تعثر السداد.

٢- التوصيات:

١/ في مجال التمويل:

١. على المصارف السودانية أن تبتكر من الوسائل وتستحدث من الأساليب التي تمكنها من زيادة مواردها المالية، واستقطاب المزيد من مدخرات الجمهور مستعينة بذلك بتقديم خدمات مصرفية راقية في ضوء التطور الهائل الذي حدث في الاتصالات والمبتكرات الفنية كخدمة الصراف الآلي، وشيكات الدفع المصرفية، وبطاقات الائتمان وغيرها. وفوق كل ذلك تحفيز المودعين وإعطائهم حقوق تفوق معدلات الأرباح السائدة في الأسواق ويأتي ذلك بتمويل المشروعات ذات الربحية العالية وتوزيع مخاطر التمويل على أكبر قدر من المستثمرين.

٢. ضرورة التزام المصارف بالتوجيهات الصادرة من بنك السودان الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية مع الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالتمويل وشروطه وضوابطه.

٣. ضرورة استخدام المصارف لصيغ التمويل الإسلامي الأخرى بدلاً عن التركيز على صيغ إسلامية بعينها كالمرابحة مثلاً.

ثانياً: في مجال الديون المتعثرة:

١-ضرورة أن تسعى المصارف لوضع معايير واضحة ومدروسة للتفرقة بين المدينين المعسرين بقصد وغير المعسرين بقصد فهناك المدين المعسر ذو الأخلاق الحميدة، المشهود له بالأمانة ولديه خبرات تجارية واسعة وخطط لعملياته الاستثمارية بنضج ووعي ولكن طرأت عليه ظروف من حالة الإعسار.

٢-ضرورة التركيز على مصدر السداد والقدرة على السداد أكثر من الاعتماد على الضمانات، فالضمانات يتم استخدامها فقط في حالة عجز العميل عن السداد.

٣-تأهيل المسئولين عن إدارة المخاطر داخل المصارف وتدريبهم.

٤-السعي لإنشاء وكالات تصنيف ائتماني لتحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وفقاً للأسس الخاصة بذلك، وذلك لتمكين المصارف من اتخاذ القرار السليم حسب جدارة العميل الواقعية.

٥-ضرورة وضع ضوابط صارمة من الجهات المختصة بالعمليات الصورية في المرابحات وتشديد رقابة البنك المركزي لهذه الظاهرة.

٦-على المصارف الزراعية إنشاء شركات مرتبطة بها تقوم بتقديم الخدمات المساعدة للتحضيرات الزراعية والوقائية والتسويق.

٧-ضرورة تشجيع العمل في مجال التأمين الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المصارف الزراعية المتخصصة.

٨-نسبة لطبيعة الزراعة الخاصة يجب إعادة النظر في شروط الإقراض واسسه والتمويل الزراعي وتعديلها بما يتناسب مع تلك الظروف مع الحفاظ على حقوق المصارف.

٩-زيادة رأس مال البنك الزراعي السوداني ليساهم بفعالية في التمويل الزراعي

المصادر والمراجع:

بشرى، إقبال(٢٠٠٧). أثر مخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك التجارية السودانية في التمويل، دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي وبنك النيلين للتنمية الصناعية. رسالةماجستير، جامعة النيلين.

بنك السودان المركزي (2009م). الضوابط والموجهات.

حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٠م). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية. جامعة عين شمس، القاهرة، ص٢٦٠.

خضير، حسن خضير (2004). الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندات الركود. المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

الخضيري، محسن (١٩٩٦م). الديون المتعثرة، الظاهرة والأسباب والعلاج، ط١، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،

سعد الدين، عماد (٢٠١٥م). تعريف التمويل وأنواعه، وأهميته. صفحة الكترونية www.naif.net

سليمان، علي أحمد(1999م). قاموس المصطلحات الاقتصادية. بيت الخرطوم للنشر، المكتبة الأكاديمية، ط1،.

السيسي، صلاح الدين حسن(2003م). القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأصول. مكتبة الاسرة، القاهرة.

صلاح، إسلام عماد (٢٠٠٤). المصارف العربية والكفاءة الاستثمارية. مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص١٧٤.

عباس، أحمد عباس (٢٠٠٦م). أثر إدارة المصارف في حل مشاكل السيولة. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

عبد الكريم، محمد فضل (2001م). تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية خلال الفترة (1987م-1997م). رسالة ماجستير، جامعة وادي النيل.

عثمان، سعيد عبد العزيز(٢٠٠٠م). دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق جامعة الإسكندرية، مصر.

عليش، فاطمة (٢٠٠٢م). تعثر سداد المديونية وآثره على الجهاز المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

القزويني، شاكر(٢٠١٠م). محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

محمد، أمجد إبراهيم (2006م). أثر مخاطر التمويل على أداء البنوك الإسلامية السودانية. رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية.
مراد، فرقان (2003م). تمويل الاستثمارات الخارجية عن طريق قروض بنكية، ص٤٤.
منتديات ستار تايمز (٢٠١٠م). أرشيف الاقتصاد والإدارة، التمويل المصرفي (مقال). صفحة الكترونية www.startimes.com
مهدي، الصديق طلحة (2006م). التمويل الإسلامي. التحديات ورؤى المستقبل. ط1، مطابع السودان للعملة.